

## ما خالف القاعدة النحوية في مسائل التنوين

رشيد محمد حسن الرهوي

صالح عبدالله منصور مسود العولقي

أستاذ اللغة والنحو المشارك، قسم اللغة العربية، كلية التربية  
أستاذ اللغة والنحو المشارك، قسم اللغة العربية، كلية التربية

بزنجبار، جامعة أبين، اليمن

بزنجبار، جامعة أبين، اليمن

(قدم للنشر في ٢٢/٦/١٤٤١هـ، وقبل للنشر في ٢٨/٦/١٤٤٢هـ)

الكلمات المفتاحية: القاعدة، التنوين.

ملخص البحث: لم يحظَ حرف بالدراسة الوافية كما حظي التنوين والنون الساكنة في الدراسات النحوية والصوتية والصرفية والدلالية والقراءات القرآنية والتجويد، وغيرها من الدراسات العربية، التي درست التنوين دراسة وافية لمعناه وأقسامه ومعانيه التي جاء من أجلها.

على أن التنوين الذي حظي بتلك الدراسات جاء في بحثنا هذا متتبعا للمواضع التي خالف التنوين قاعدته النحوية، فالتنوين كما تذكره كتب الدراسات المتنوعة، لا يعدو كونه في الغالب العام ظاهرة صوتية تلحق الكلمة لسبب ما، وهذه الظاهرة مقرونة بشروط وأحكام، ولكنها كعادة قواعد اللغة العربية تأتي أحيانا بالترخص وخرم القاعدة.

لمسنا مخالفة التنوين للقواعد في مظاهر متعددة، منها: دخوله على الممنوع من الصرف، ودخوله على المعرف سواء بـ أل أو بالإضافة، ودخوله على المنادى المبني المرفوع أو المنصوب، وقد وجدنا أن التنوين خالف القاعدة أيضا في: حذف التنوين عند التقائه بساكن بعده جوازًا أو وجوبًا أو تخفيفًا، وكذلك جاءت المخالفة في النون التي تلحق جمع المذكر السالم عوضًا عن التنوين في الاسم المفرد، وكانت هذه المخالفة في: حذف النون من جمع المذكر السالم مع عدم إضافة الجمع، وعلى العكس منه عدم حذف النون عند إضافة جمع المذكر السالم.

## What Violates Grammatical Rules in Nunation Issues

**Saleh Abdullah Mansour Masoud Al-Awlaki**

*Associate Professor of Language and Grammar, Department of  
Arabic Language, College of Education, Zanzibar, Abyan  
University, Yemen*

**Rashid Muhammad Hassan Al-Rahwi**

*Associate Professor of Language and Grammar, Department of  
Arabic Language, College of Education, Zanzibar, Abyan  
University, Yemen*

(Received: 22/6/1441 H, Accepted for publication 28/6/1442 H)

**Keywords:** rule, Nunation, violation.

**Abstract:** No proposition has been thoroughly researched as much have the Nunation and Noon Sakinah in grammatical, phonetic, morphological and semantic, Quranic, and other Arabic studies, which have widely studied the Nunation meanings and types.

As the Nunation that received attention in those studies appeared in our research, which tracks the positions in which the Nunation conflicts with the grammatical rules, Nunation, as mentioned in various studies, is merely a general phonemic phenomenon, which for some reason attaches to the word, and this phenomenon is associated with some rules and conditions, but as usually the rules of the Arabic language, it sometimes occurs as a matter of flexibility and rule violation.

We have seen that Nunation violates the rules in various manifestations, including: being attached to a non-inflectional noun, to a definite noun (either with /al/ "the" or with noun forming a construct state), or to a nominative or accusative vocative. We also found that Nunation violates the rules in being omitted when it co-occurs with a following consonant optionally or obligatorily. The violation also manifests in the Noon that gets attached to the solid masculine plural, which compensates for the omitted Nunation in the singular form. This violation comes of the form of deleting the Noon without forming a construct state or maintaining the Noon while forming a construct state that involves a solid masculine plural.

**تمهيد**

تمتاز اللغة العربية بظواهر خاصة لم تشاركها فيها بقية اللغات الأخرى ومن هذه الظواهر: ظاهرة التنوين، التي تناولها النحاة بشتى فروعها ومختلف أجزائها، ومن هذا المنطلق عمد البحث على لمُشْتات هذا الموضوع، وجمع متفرقه بموضوع واحد حُصِّص لما خالف القاعدة في مسائل التنوين فقط؛ لأن التوسع في موضوع التنوين يتطلب دراسة كبيرة وخصوصاً صلة التنوين بعلم القراءات وبعلم الصوت، وصلته بموضوعات النحو الأخرى، وأقربها منه موضوع الممنوع من الصرف؛ لأن الموضوعين يتناوبان في النحو.

وقد تضمن البحث مقدمة وتمهيداً ومطلبين، تضمن المطلب الأول تعريف التنوين، وأصله، ودلالته وأقسامه، أما المطلب الثاني فتضمن المسائل التي خالف فيها التنوين قاعدته التي تلزمه بالدخول على الأسماء المنصرفه.

**الدراسات السابقة:**

لم نجد - في ما نعلم - دراسة أخذت على عاتقها دراسة مخالفة التنوين لقواعده النحوية، وإن كان بعض الدارسين قد درسوا التنوين بصورة عامة، ومن ذلك مثلاً:

١. النون وأحوالها في لغة العرب، د. صبحي عبد الحميد محمد، وتحدث فيه عن النون عند العرب، ودرس التنوين في أول فصول كتابه.

٢. الموضح المبين لأقسام التنوين: محمد بن محمد بن أبي اللطف العشائر، ت: محمد عامر أحمد حسن، جامعة المنيا، كلية الدراسات العليا، ١٩٨٨م. وهذا الكتاب كان في الأصل مخطوطاً، وهو أول مصنف يأتينا في موضوع التنوين في الدراسات اللغوية - كما قال محقق الكتاب - وفي هذا الكتاب تحدث المؤلف في أقسام التنوين العشرة، ولم يذكر تنوين التناسب الذي أضافه بعضهم لأقسام التنوين.

٣. ظاهرة التنوين في العربية: د. عوض المرسي جهاوي، مكتبة الخانجي بالقاهرة - دار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٢م. وموجز بحثه أنه قائم على ثلاثة أبواب: في الباب الأول درس التنوين دراسة عامة، وقسم هذا الباب على ثلاثة فصول: في الفصل الأول تحدث في التنوين وأنواعه، وفي الفصل الثاني بيّن علاقة التنوين بعلم الأصوات، وفي الفصل الثالث عرض

لموضوع التنوين ورسم الكلمات، أما الباب الثاني فجعله في الحديث في شأن الوظيفة النحوية للتنوين، وقسم الباب على فصلين: في الفصل الأول تحدث في وظيفة التنوين في المبنيات والمعربات، وفي الفصل الثاني عرض لما جاء على صورة التنوين وأدى وظيفة من وظائفه، أما الباب الثالث فكان في علاقة التنوين بالأبواب النحوية، وجاء هذا الباب في فصلين: الفصل الأول في الأبواب النحوية التي يدخلها التنوين لتؤثر في غيرها، وأما الفصل الثاني فكان للاسم الذي لا ينصرف.

٤. ظاهرة التنوين في العربية: أحمد عبد العزيز عمر، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٧م. وجاءت في بابين: الباب الأول: أقسام التنوين، وجعلها أحد عشر قسماً من أقسام التنوين، وأما الباب الثاني: دواعي حذف التنوين، وفيه تحدث في دواعي حذف التنوين، وذكر اثني عشر سبباً منها: اقتران الاسم بـ ال، والإضافة، واتصال الضمير بعامله، والوقف، والنداء، ودخول لا، والعلم الموصوف بابن، والضرورة والتخفيف...

٥. ظاهرة التنوين في العربية: د. حسام عبد علي الجمل، بحث، مجلة كلية التربية الأساسية، جماعة بابل، العدد ٨، تموز ٢٠١٢م. وتحدث فيه في تعريف التنوين وأصله، وأقسامه ولكنه لم يذكر من الأقسام إلا خمسة فقط، وهو التنوين اللاحق للأسماء، وتحدث في مبحثه الثاني فيما يجب تنوينه وما يجوز، وفي مبحثه الثالث بيّن تنوين المبنيات.

فهذه الدراسات كلها تحدثت في شأن التنوين، وأقسامه، وأما ما خالف فيه التنوين القاعدة فجمعناه مما في هذه الدراسات والكتب، ومن غيرها، كما هو ظاهر في مصادر البحث ومراجعته، ولا ننسى الدراسات التي جاءت في كتب التجويد والتفسير والقراءات.

**المطلب الأول: تعريف التنوين، وأصله، ودلالاته،****وأقسامه:**

التنوين مصدر من باب التفعيل، يُقال: نَوَّنْتَهُ: أي أدخلته نوناً (القاضي، ٢٠٠٠، ج ١/ص ٢٣٩)، ويقال له أيضاً: التنوينة (ابن سيده، ٢٠٠٠، ج ١٠/ص ٤٨٠)، وَالتَّنْوِينُ: أَنْ تُنَوِّنَ الإِسْمَ إِذَا أَجْرَيْتَهُ، تَقُولُ: نَوَّنْتُ الإِسْمَ تَنْوِينًا، وَالتَّنْوِينُ لَا يَكُونُ إِلا فِي الأَسْمَاءِ (ابن منظور، ١٩٩١، ج ١٣/

شخص غير معيّن، يسمّى بهذا الاسم، وليس معهوداً بينك وبين مخاطبك، فإنك تلحقه التنوين منكرّاً إياه، كقولك: مررت سيبويه، فالتنوين هنا يدل على التنكير للاسم الملحق به.

كما يلحق هذا التنوين أيضاً بعض أسماء الأفعال للدلالة على التوسع في المعنى، وعدم التحديد، فعندما تقول لشخص (صه)، بتسكين الهاء، ومن غير تنوين، وهو اسم فعل أمر بمعنى: اسكت، أي: أنك تعني أن يسكت المتكلم أو المخاطب عن الكلام المعيّن أو الخاص الذي يتحدث فيه، وله أن يتحدث في غيره من الكلام ما يشاء. أما إذا قلت له: (صه) بتنوين الهاء، فإنك تعني أن يسكت المتكلم عن الكلام مطلقاً، وألا يتحدث في أي شيء.

٣- الدلالة على التعويض: فمن الدواعي ما يقتضي حذف حرف من الكلمة، أو حذف الكلمة بكاملها، أو أكثر، فيحل التنوين محل الشيء المحذوف، ويكون عوضاً عنه اختصاراً، فقد يحذف حرف الياء من الاسم المنقوص النكرة في حالتي الرفع والجر ويحل التنوين محله، كالتنوين الوارد في قولك: هذا قاضي، ومررت بقاضي، فالتنوين هنا إنما هو تعويض عن حرف الياء المحذوف، وأمّا التنوين الذي يأتي للدلالة على جملة أو أكثر، فغالباً ما يكون بعد إذ المسبوقه بلفظ حين، مثل: حينئذٍ، أو ساعة مثل: ساعتئذٍ، أو عند، مثل: عندئذٍ، أو يوم، مثل: يومئذٍ.

٤- تنوين المقابلة: وهو اللاحق لما جمع بألف وتاء زائدتين عن مفرده، كالتنوين الوارد في قولك: هؤلاء مسلماتٌ، ومررت بمسلماتٍ، وسُمّي بتنوين المقابلة؛ لأنه يقابل النون في جمع المذكر السالم.

٥- كذلك من المعاني التي يفيدها التنوين الدلالة على الحاضر أو المستقبل: فاسم الفاعل المجرد من أل والإضافة، لا يعمل عمل فعله إلا إذا دلّ على الحال أو الاستقبال، ويكون في هذه الحال معتمداً على مسوّغ كالاتداء أو الاستفهام أو النفي، أو نحو ذلك، بحيث يوازن اسم الفاعل العامل في هذه الحال المضارع في حركاته وسكناته وعدد حروفه، فقولك: أنا كاتبٌ الدرس، بضم كاتب، من غير تنوين، فإنك تعني في هذه الحال أنك كتبت في الماضي، أما قولك: أنا كاتبٌ الدرس، بتنوين لفظ كاتب، فالتنوين الوارد

(ص ٤٢٩). ثمّ للنون المذكورة اسمان: التَّنْوِين والحُدُث، وإِنَّمَا سميت بهما؛ لِأَنَّ التَّنْوِين مصدر يدل على معنى الحُدُوث وَالْعُرُوض (القاضي، ٢٠٠٠، ج ١/ ص ٢٣٩)، وأمّا التَّنْوِين فِي اصْطِلَاح النُّحَاة فهو: نون ساكنة تتبع حَرَكَة آخر الكَلِمَة لَا لتأكيد الفِعل (القاضي، ٢٠٠٠، ج ١/ ص ٢٣٩؛ والجرجاني، ١٩٨٣، ص ٦٧)، فقولهم: ساكنة أي بذاتها فلا تضرّها الحركة العارضة مثل: «وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادَا الْأُولَى» [النجم: ٥٠]، وهي شاملة لنون: من ولدن، فخرجت بقولهم: تتبع حركة آخر الكلمة. وإِنَّمَا لم يقل تتبع الآخر؛ لِأَنَّ المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلُّل شيء، وهاهنا الحركة متخلّلة بين آخر الكلمة والتنوين. ولم يقل: آخر الاسم ليشمل تنوين الترتّم في الفعل. والقيد الأخير لإخراج نون التأكيد الخفيفة (التهانوي، ١٩٩٦، ج ١/ ص ٥١٩-٥٢٠)، كما قال ابن مالك في ألفيته:

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

أصل التنوين: (الجمَل، ٢٠١٢م، ص ٢٧-٣٦)

التنوين لم يأت في اللغة العربية عبثاً، أو هدراً، بل لفائدة، يرمي إليها الكلام غالباً، وقد مرّ بنا أنّ التنوين يُعدُّ حرفاً زائداً من حروف المعاني، تلك الحروف التي تفيد معنى في غيرها، وليس في نفسها، والمتعمّن في دقائق هذه اللغة يجد أنّ أية زيادة على مبنى الكلمة، يؤدّي بالضرورة إلى زيادة في المعنى، ومن هنا تنوع دلالات التنوين، بعده حرفاً من حروف المعاني، وزائداً على مبنى الكلمة التي ألحق بها، ومن أهمّ الدلالات التي يفيدها التنوين:

١- الدلالة على خفة الاسم: بكونه معرباً منصرفاً، وعلى تمكّنه في باب الاسمية، لكونه لم يشبه الحرف، فيبنى ولم يشبه الفعل، فيمنع من الصرف، إذ إن الفعل لا ينون؛ لثقله، بخلاف الاسم الذي قد يلحقه التنوين لخفته.

٢- الدلالة على التنكير وعدم التحديد: ويلحق هذا التنوين غالباً أسماء العلم المختومة بلفظ وية، مثل سيبويه، وقرعويه، وخالويه، فإذا كنت تتحدث في شخص معيّن واضح في الذهن، ومعهود بينك، وبين مخاطبك فإنك في هذه الحال لا تلحقه التنوين؛ لأنه اسم مبني، كقولك: سيبويه شيخ النحاة، من غير تنوين سيبويه، أما إذا كنت تتحدث في

وكون هذا التنوين عوضاً لا تنوين صرف هو مذهب سيبويه والمبرد، إلا أن سيبويه جعله عوضاً من الياء والمبرد جعله عوضاً من ضمه الياء وكسرتها" (ابن مالك، ١٩٨٢، ج ٢/ص ٦٣-٦٤).

٣- تنوين المقابلة: تنوين (مسلمات) ونحوه من الجمع بالألف والتاء، فإنه جمع قصد به في المؤنث من سلامة نظم الواحد واتحاد لفظ الجر والنصب ما قصد في (مسلمين) ونحوه، فقبولت الياء بالكسرة والنون بالتنوين.

ولذلك إذا سمي ب مسلمات؛ بقي تنوينه كما يبقى نون (مسلمين) إذا سُمِّي به، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ [البقرة: ١٩٨]، فلو كان تنوين (مسلمات) تنوين صرف، لزال عند العلمية، كما يزول تنوين (مُسْلِمَةٍ) إذا صار علماً، فإن في كل واحد منها بعد التسمية من العلمية، والتأنيث ما في الآخر.

٤- تنوين الترتم: وهو عوض من الترتم؛ لأن الترتم مد الصوت بمدّة تجانس حركة الروي في القافية، فالأصل إذا قيل تنوين الترتم: تنوين ذي الترتم، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ولسيبويه رأي في تنوين الترتم يقول فيه: "إما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الياء والألف والواو؛ لأنهم أرادوا مد الصوت، وإذا أنشدوا لم يترنموا" (ابن مالك، ١٩٨٢م، ج ٢/ص ٦٦)؛ فأهل الحجاز يدعون القوافي على حالها في الترتم.

وناس كثير من بني تميم يبدلون مكان المدة النون، لما لم يريدوا الترتم أبدلوا مكان المدة نوناً، ولفظوا بتمام البناء، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المد: قال العجاج: يا صاح ما هاج الدموع الذُّرْفَنُ (سيأتي تحريجه لاحقاً)، وكذلك يفعلون في الجر والرفع " (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٢/ص ٢٢٥)، فهذا التنوين مخالف لغيره بوجهين:

أحدهما: أنه يلحق الاسم وغيره مما ينون في الأصل، وما لا ينون، والآخر: أنه يلحق في الوقف وغيره، وهذا التنوين يحذف في الوقف بعد غير الفتحة، ويبدل ألفاً بعد الفتحة، ولأجل الاشتراك فيه لم يمتنع مما فيه الألف واللام، كقول جرير: (سيأتي تحريجه لاحقاً)

أَقْلِي اللّوم عَاذِلٌ والعتابا وقولي إن أصبت لقد أصابا

في المثال السابق أفاد الدلالة على المستقبل؛ لذا نصب المفعول به، وعلى هذا نجد أن التنوين قد يدل على الحدث في المستقبل، وعدم التنوين قد يدل على الحدث في الزمن الماضي.

### أقسام التنوين: (الجملة، ٢٠١٢، ص ٢٧-٣٦)

يُقسم التنوين على قسمين:

أحدهما خاص بالاسم، والآخر مشترك فيه وفي غيره، ومن التنوين الخاص بالاسم: تنوين التنكير، وتنوين الصرف، وتنوين العوض، وتنوين المقابلة (أبوحيان، ١٩٩٨، ج ٢/ص ٦٦٧-٦٦٨)، وسيأتي مزيد من التوضيح لاحقاً لما خالف القاعدة في هذه الأقسام.

١- تنوين التنكير: وهو التنوين "الذي يلحق بعض الأسماء المبنية للتمييز بين معرفتها ونكرتها نحو: مررت بسيبويه وسيبويه آخر، وصه إذا أردت السكوت وصه إذا أردت سكوتاً، وإيه إذا استرذته من حديث معلوم، وإيه إذا استرذته من حديث مجهول، ويطرد فيما آخره ويه، ولا يطرد في أسماء الأفعال" (أبوحيان، ١٩٩٨، ج ٢/ص ٦٦٧).

٢- تنوين العوض: وهو يلحق (إذ) عوضاً من الجملة المحذوفة المضاف إليها (إذ) ولذلك لا يجتمعان، ومثاله: ﴿وَأَنْتُمْ حِينُذُ تَنْظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤]، أي حين إذ بلغت الروح الحلقوم، ويلحق أيضاً الجمع المتناهي المعتل اللام الذي لا ينصرف رفعاً وخفضاً نحو: قام جوار، ومررت بجوار، ونحو: يرم علماً، ويُعِيلُ تصغير يَعْلَى، وهو عوض من الياء المحذوفة، وهذا هو مذهب سيبويه خلافاً للمبرد الذي زعم أنه عوض من الحركة فقط، وقد عده بعض النحاة تنوين صرف (أبوحيان، ١٩٩٨، ج ٢/ص ٦٦٨)، ومما ظهر يتضح لنا أن تنوين العوض على ضربين:

"أحدهما: ما عوض من الإضافة كالذي في قوله تعالى: ﴿وَأَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾ [الحاقة: ٦١]، فإن أصله: فهي يوم إذ انشقت السماء واهية فحذفت الجملة، وجيء بالتنوين فالتقى ساكنان فكسرت الذال لالتقاء الساكنين، والثاني: كالذي في نحو: هؤلاء جوار، وهذا يرم في رجل سميته بـ يرمي، وكذا كل ما آخره ياء قبلها كسرة ما لا ينصرف نظير، من الصحيح كـ يُعِيلُ تصغير (يَعْلَى)، فإنه نظير (يُعِيمِر) تصغير يَعْمَر.

### المطلب الثاني: ما خالف القاعدة في باب التنوين:

خالف التنوين أحكامه وأغراضه في قضايا متعددة، ولعل أبرزها:

#### ١- تنوين الممنوع من الصرف:

تعدُّ بعض الأسماء ممنوعة من الصرف لأسباب وضعها النحاة والصرفيون، ومنعها من الصرف يعني عدم قبولها للتنوين وللکسرة، لكن بعض هذه الأسماء الممنوعة من الصرف نُوتت مخالفة للقاعدة النحوية التي جاءت عليها، ومنها:

(أ) تنوين صيغة منتهى الجموع<sup>(١)</sup>: وهذا جاء في قراءات لبعض آي القرآن الكريم، فمثلاً في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤]، قرأ بعض القراء: سَلَاسِلًا بالتنوين! قال ابن محسن: "سلاسلًا بالتنوين، وإبداله أَلْفًا وَقَفًا؛ لأن ما قبله وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ (آية ٣) منون منصوب، قال الكسائي وغيره من الكوفيين: إن بعض العرب يصرفون جميع ما لا ينصرف إلا لأفعل التفضيل، وقال الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة - وهو من البصريين -: "إن بعض العرب وهم بنو أسد يصرفون جميع ما لا ينصرف؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف، وقرأ الباقون (سلاسل) بعدم التنوين، ممنوعاً من الصرف، على الأصل في صيغة منتهى الجموع" (ابن محسن، ١٩٩٧، ج ٣/ ص ٣١٩-٣٢٠)، والقراءة بالصرف وعدمه قراءة سبعية (درويش، ١٩٩٤، ج ١٠/ ص ٣١٤)، وذكر ابن عاشور أنه "إِذَا كَانَ حَقُّهُ أَنْ يُمْنَعَ مِنَ الصَّرْفِ لِأَنَّهُ عَلَى صِيغَةِ

٥- تنوين الغالي: - أثبتته الأخفش - وهو الذي يلحق القوافي المقيدة واستشهد عليه بقول ربيعة: وقاتم الأعماق خاوي المخترقن (سيأتي تحريجه لاحقاً)، وقد اختلف النحاة في التنوين فبعضهم عدّه من خواص الأسماء كابن مالك في ألفيته، وآخرون يرون أنه خاص بالاسم ومميز له، إذ يرى ابن عقيل: أن التنوين الذي يختص به الاسم إنما هو تنوين التمكين، والتنكير، والمقابلة، والعوض، وأما تنوين الترم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف (ابن عقيل، ١٩٨٠، ج ١/ ص ٢١)، وقد استدرک الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في هامش تحقيقه لكتاب شرح ابن عقيل بالقول: إن اعتراض ابن عقيل على ابن مالك "لا يرد على الناظم؛ لأن تسمية نون الترم والنون التي تلحق القوافي المطلقة تنويناً إنما هي تسمية مجازية، وليست من الحقيقة التي وضع لها لفظ التنوين، فأنت لو أطلقت لفظ التنوين على المعنى الحقيقي الذي وضع له لم يشملها، والأصل أن يحمل اللفظ على معناه الحقيقي، ولذلك نرى أنه لا غبار على كلام الناظم" (ابن عقيل، ١٩٨٠، ج ١/ هامش ص ٢١)، وخلاصة القول: إن التنوين لا يخص الأسماء فقط، بل يتعداه إلى أنواع أخرى قد تكون للأسماء وغيرها.

وقيل: إن أقسام التنوين عشرة (ابن هشام، ١٩٨٥، ص ٤٤٤-٤٥٠)؛ لأن التهانوي ذكر تنوين الغالي في تقسيمه للتنوين (التهانوي، ١٩٩٦، ج ١/ ص ٥٢٠)، من غير أن ينتبه إلى أنه القسم السادس، فزادوا سابقاً وهو تنوين المناسبة وهو اللاحق لما لا ينصرف، وثامناً: وهو تنوين الضرورة وهو اللاحق للمنادى المبني على الضم بالرفع أو النصب، وتاسعاً: وهو التنوين الشاذ وفائدته مجرد تكثير اللفظ مثل: تنوين هؤلاء، وعاشراً: تنوين الحكاية وهو اللاحق لبعض الأمثلة الموزونة، مثل: مضرابٌ وزنٌ مفعالٍ، ضاربةٌ وزنٌ فاعلةٌ، فكل من مفعال وفاعلة ممنوعان من الصرف؛ لعلمية الجنس والتأنيث، ونوناً لمجرد حكاية موزونها؛ لذا كانت الدراسة فيما تجاوز التنوين الاسم المنصرف، ودخل على غيره مما لا يستحق تنويناً.

(١) صيغة منتهى الجموع تقتضي المنع من صرف الاسم، ولكن الشاعر قد صرف هذه الكلمة ونونها حين اضطر لإقامة الوزن، ونظيره قول امرئ القيس بن حجر الكندي:

تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ طَعَائِنِ سَلَكْنَ ضُحِيًّا بَيْنَ بَطْنِي شَعْبَعِبِ؟  
وقول زهير بن أبي سلمى:

تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ طَعَائِنِ تَحْمَلْنَ بِالْعَلْيَاءِ مِنْ فَوْقِ جُرْمِ?  
وقول سحيم:

تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ طَعَائِنِ تَحْمَلْنَ مِنْ جَنَبِي شُرُورِي غَوَادِيَا  
ينظر: تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد على الانصاف في مسائل

الخلافاً للأنباري (٢/ ٤٠٠).

التَّوَاتُرُ (الزخشي، ١٩٨٧، ج ٤/ص ٦٦٧؛ وابن عاشور، ١٩٨٤، ج ٢٩/ص ٣٧٩).

ومن الممنوع من الصرف لأنه على صيغة منتهى الجموع كلمة (قوارير)، التي جاءت في قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا (١٥) قَوَارِيرٍ مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ [الإنسان: ١٥-١٦]، قال ابن خالويه: "يقرآن معًا بالتنوين وبالألّف في الوقف، وبطرح التنوين فيها، والوقف على الأول، وعلى الثاني بغير ألّف، إلا ما روي عن حمزة أنه كان يقف عليها بغير ألّف، فالحجة لمن قرأها بالتنوين أنه نون الأولى لأنها رأس آية وكتابتها في السواد بألّف، وأتبعها الثانية لفظًا لقرنها منها وكرامية للمخالفة بينهما، وهما سيان كما قال الكسائي: ألا إن ثمودًا كفروا ربهم ألا بعدًا لثمود، فصرف الثاني لقرنه من الأول، والحجة لمن ترك التنوين أنه أتى بمحض قياس العربية؛ لأنه على وزن (فواعيل)، وهذا الوزن نهاية الجمع المخالف لبناء الواحد فهذا ثقل، وهو مع ذلك جمع، والجمع فيه ثقل ثان، فلما اجتمع فيه ثقلان منعاه من الصرف، فأما الوقف عليه في هذه القراءة بالألّف فاتباع للخط؛ ولأن من العرب من يقول: "رأيت عمراً"، فيقف على ما لا ينصرف بالألّف" (ابن خالويه، ١٩٨١، ص ٣٥٨-٣٥٩).

وفي هذا الموضوع ذكر ابن عادل الحنبلي أن القراءة فيها على خمس مراتب (الحنبلي، ١٩٩٨، ج ٢٠/ص ٣٣): إحداها: تنوينها معًا، والوقف عليها بالألّف، والثانية: عدم تنوينها، وعدم الوقف عليها بالألّف، والثالثة: عدم تنوينها، والوقف عليها بالألّف، وعلى الثاني دونها، والرابعة: تنوين الأول دون الثاني، والوقف على الأول بالألّف، وعلى الثاني دونها، والخامسة: عدم تنوينها معًا، والوقف على الأول بالألّف، وعلى الثاني دونها.

فأما من نونها فكما مرّ في تنوين (سلاسل)؛ لأنها صيغة منتهى الجموع، و(سلاسل) على وزن مفاعل، و(قوارير) على وزن مفاعيل، والوقف بالألّف التي هي بدل من التنوين، فيه موافقة للمصاحف المرسومة؛ لأن "لَفْظُ قَوَارِيرًا الثَّانِي، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا لَفْظِيًّا، وَغَرَضُهُ زِيَادَةُ تَحْقِيقِ أَنَّ هَا رِقَّةَ الرَّجَاحِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِإِفَادَةِ التَّصْنِيفِ؛ فَحَسُنَ التَّنْسِيقُ فِي آيَةِ الشَّرَابِ مِنْ مُكَمَّلَاتِ رَوْتَيْ مَجْلِسِهِ" (ابن عاشور،

مُنْتَهَى الْجُمُوعِ تَعَيَّنَ أَنْ قِرَاءَتَهُ بِالتَّنْوِينِ لِمُرَاعَاةِ مُرَاجَعَتِهِ مَعَ الْإِسْمَيْنِ اللَّذَيْنِ بَعْدَهُ وَهُمَا أَغْلَالًا وَسَعِيرًا، وَالْمُرَاجَعَةُ طَرِيقَةٌ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ، وَمِنْهَا" (ابن عاشور، ١٩٨٤، ج ٢٩/ص ٣٧٨): قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِنِسَاءٍ: "ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ"<sup>(١)</sup>؛ فَجَعَلَ (مَأْزُورَاتٍ) مَهْمُوزًا وَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ بِالْوَاوِ لِكَيْتَهُ هُوَ لِمُرَاجَعَةِ مَأْجُورَاتٍ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيثِ سُؤَالِ الْمَلَكَيْنِ الْكَافِرَيْنِ: "فَيَقَالُ لَهُ: لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ"<sup>(٢)</sup>، وَكَانَ الْأَصْلُ أَنْ يُقَالَ: وَلَا تَلَوْتَ؛ فَالْفِعْلُ مِنَ الْوَاوِيِّ، وَلَيْسَ مِنَ الْيَائِي. وَمِنْهُ قَوْلُ

الشاعر:

هَتَاكَ أَحْيِيَّةٍ وَلَا جِ أَبَوْبَةٍ يُجَالِطُ الْبُرِّ مِنْهُ الْجِدُّ وَاللَّيْنَا  
(البيت لابن مقبل في ذيل ديوانه ص ٤٠٦)، فَقَوْلُهُ:  
أَبُوْبِيَّةٍ، جَمْعُ بَابٍ، وَحَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: أَبْوَابٍ، عَلَى أَنْ قِرَاءَةُ  
التَّنْوِينِ قِرَاءَةٌ مَيِّبَةٌ يُعْضِدُهَا رَسْمُ الْمُصْحَفِ، فَالْمُرَاجَعَةُ مِنْ  
وجهة نظر ابن عاشور هي سبب تنوين (سلاسل)، وهذا  
الأمر خلاف القاعدة النحوية - أي تنوين صيغة منتهى  
الجموع الممنوعة من الصرف - قال الألوسي: "فهو لغة غير  
فصيحة لا ينبغي التخريج عليها" (الألوسي، ١٩٩٥، ج ١٥/  
ص ٨٧). وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ اعْتَدَرَ عَنِ اخْتِلَافِ الْقُرَّاءِ فِي قَوْلِهِ:  
(سَلَسَلًا) أَنَّهُ مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي كَيْفِيَّةِ الْأَدَاءِ كَالْمَدِّ وَالْإِمَالَةِ  
وَتَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ، وَأَنَّ الْإِخْتِلَافَ فِي ذَلِكَ لَا يَنَافِي

(٢) الحديث أخرجه ابن ماجه عن علي أمير المؤمنين رضي الله عنه، وأبو يعلى عن أنس بن مالك رضي الله عنه، ورواه الخطيب من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ورمز السيوطي لصحته، وقال الدميري: "ضعيف انفرد به ابن ماجه وفي سنده ضعف". وضعفه الشيخ الألباني في: السلسلة الضعيفة برقم (٢٧٤٢)، وضعفه أيضا في: ضعيف الجامع برقم (١٧٨٥).

(٣) الحديث أخرجه الإمام أحمد (٣/٣-٤): ثنا أبو عامر: ثنا عبّاد بن راشد عن داود بن أبي هند عن أبي نصره عن أبي سعيد الخدري قال: شهدت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جنازة، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: ... فذكره. وكذلك أخرجه ابن جرير في التفسير (١٣/١٤٣)، وابن أبي عاصم في السنة (٢/٤١٧-٤١٨/٤٦٥)، والبخاري (١/٤١٢-٤١٣) من طريقين آخرين عن أبي عامر عبد الملك بن عمرو به، والبخاري ومسلم في صحيحيهما. وصححه الإمام الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٣٣٩٤)، وفي صحيح الترغيب والترهيب برقم (٣٥٥٥).

وَجَاعِلُ الشَّمْسِ مِصْرًا لَا خَفَاءَ بِهِ بَيْنَ النَّهَارِ وَبَيْنَ اللَّيْلِ  
قَدْ فَصَّلَا

ومن صرف مصر ما جاء في قوله تعالى: «أَهْبِطُوا مِصْرًا» [البقرة: ٦١]، فهنا نونت مع اجتماع العلمية والتأنيث؛ لأنه ثلاثي ساكن الوَسَطِ، وَيَجُوزُ صَرْفُهُ مَعَ حُصُولِ السَّبَبَيْنِ، وَبِهِ قَالَ الْأَخْفَشُ<sup>(٤)</sup> وَالْكَسَائِيُّ<sup>(٥)</sup>. وَقَالَ الْخَلِيلُ<sup>(٦)</sup>، وَسَبَبِيَّةٌ<sup>(٧)</sup>؛ إِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَقَالَ: إِنَّهُ لَا عَلَمِيَّةَ هُنَا لِأَنَّهُ أَرَادَ مِصْرًا مِنَ الْأَمْصَارِ، وَلَمْ يُرِدِ الْمَدِينَةَ الْمَعْرُوفَةَ، وَهُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ" (الشوكاني، ١٩٩٣، ج ١/ ص ١٠٨)، بل إن سبويه متشدد في هذا الأمر، ومنع تنوين الاسم الأعجمي، ولو كان ثلاثيا ساكن الوسط، قال: "فإن كان الاسم الذي على ثلاثة أحرف أعجميًا، لم ينصرف وإن كان خفيفًا؛ لأن المؤنث في ثلاثة الأحرف الخفيفة إذا كان أعجميًا، بمنزلة المذكر في الأربعة فما فوقها إذا كان اسمًا مؤنثًا، ألا ترى أنك لو سميت مؤنثًا بمذكر خفيف لم تصرفه، كما لم تصرف المذكر إذا سميت بعناق ونحوها." (سبويه، ١٩٨٨، ج ٣/ ص ٢٤٢).

وما دفع سبويه والخليل للقول بمنع تنوين مصر وأخواتها أن في بعض المصاحف جاءت كلمة (مصر) بغير تنوين في هذا الموضع؛ إذ "قرأ الحسن: مِصْرٌ بغير تنوين"<sup>(٨)</sup>، وقال: الألف زائدة من الكاتب، وكذلك في بعض مصاحف عُثْمَانَ، ومصحف أبيّ، وابن مسعود كأنهم عَنَوْا مكانًا بعينه، وهو بلد فرعون وهو مروي عن أبي العالية<sup>(٩)</sup> (الخبلي، ١٩٩٨، ج ٢/ ص ١٢٠)، ويأتي الشيخ محمد متولي الشعراوي بخلاصة يقول فيها: "الشيء المنوع من الصرف للعلمية والتأنيث إذا كان لبقعة أو مكان، مرة تلحظ أنه بقعة فيبقى مؤنثًا، ومرة تلحظ أنه مكان فيكون مذكرًا، فإن كان بقعة فهو علم ممنوع من الصرف، وإن كان مكانًا تكون فيه علمية

(٤) لكن الأخفش في معاني القرآن (١٠٥/١-١٠٦) لم يقل ذلك، بل ذكر أن من العرب من يصرفه ومنهم من لا يصرفه، وما جاء في المتن من قول نُسب إلى الأخفش ذكره الشوكاني في فتح القدير ١٠٨/١.

(٥) ما جاء في المتن من قول نُسب إلى الأخفش ذكره الشوكاني في فتح القدير ١٠٨/١.

(٦) ينظر: العين، للفراهيدي، دت، مادة مصر ج ٧/ ص ١٢٣.

(٧) ينظر: الكتاب، لسبويه ج ٣/ ص ٢٤٢.

(٨) ذكر هذه القراءة الطبري في تفسيره ج ٢/ ص ٢١؛ وأبو البقاء العكبري في التبيان في إعراب القرآن ج ١/ ص ٦٩.

١٩٨٤، ج ٢٩/ ص ٣٩٣). فَتَنْوِينُ قَوَارِيرَا الْأَوَّلِ جَاءَ مُرَاعَاةً لِلتَّكْلِيْمَاتِ الْوَاقِعَةِ فِي الْفَوَاصِلِ السَّابِقَةِ وَاللَّاحِقَةِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «كَافُورًا» [الْإِنْسَان: ٥] إِلَى قَوْلِهِ: «تَقْدِيرًا»، أَمَا تَنْوِينُ الثَّانِي فِجَاءَ لِمُزَاوَجَةِ الْفِظِ مَعَ نَظِيرِهِ (ابن عاشور، ١٩٨٤، ج ٢٩/ ص ٣٩٣)، ولكن حتى لو قلنا بالمزاوجة هنا فهذا لا يعني أن تنوين (قوارير)، وهي صيغة منتهى الجموع موافق لقاعدة النحويين في عدم تنوين المنوع من الصرف.

## ٢- تنوين الأسماء المبنية:

مثل: سبويه، ونفطويه وما جاء على شاكلتها، وهذه الأسماء أعجمية، وتُؤنث للفرق بين العلم الموسوم بهذا الاسم، ومن شابهه في بعض صفاته، وسموا تنوينها بتنوين التنكير، وهذا من إضافة الدال إلى المدلول (الحازمي، ٢٠١٠، ص ٥١)، فالتنوين يدل على تنكير مدخوله، وضابطه: أنه اللاحق لبعض المبنيات في حالة تنكيره ليدل على التنكير... أما فائدة هذا التنوين إذا دخل على الاسم المبني فهي التفرقة بين المعرفة والنكرة، لذا لا يدخل سوى باين اثنين لا ثالث لهما: الأول: اسم الفعل: كصه ومه، والآخر: العلم المختوم بويه: كسبويه، وخالويه، إلا أنه في العلم المختوم بويه يعدّ قياسياً يقاس عليه، وفي اسم الفعل يعدّ سماعياً، لا يقاس عليه، تقول: جاء سبويه وسبويه، أما صه وصه، فصفة: اسم فعل بمعنى: اسكت (الأهدل، ١٩٩٠، ج ١/ ص ٣١). ومما خالف القاعدة مجيء تنوين للأسماء المبنيات يقال له: "تنوين الشذوذ"، حكي: "هؤلاء قومك" بتنوين هؤلاء؛ لتكثير اللفظ (الأزهري، ٢٠٠٠، ج ١/ ص ٣١؛ الصبان، ١٩٩٧، ج ١/ ص ٥١)، وقد سماه بعضهم التنوين الشاذ؛ لأنه خارج عن أقسام التنوين، وقيل: التحقيق أنه نون زيدت في آخر هؤلاء وليس بتنوين (المرادي، ١٩٩٢، ١٤٩)، وهذا فيه نظر؛ لأن الذين حكوه سموه تنوينًا، وهذا دليل على أنهم سمعوه في الوصل دون الوقف (ابن هشام، ١٩٨٥، ٤٤٩).

## ب) تنوين الأسماء المؤنثة الثلاثية الأحرف الساكنة

الوسط، مثل: مصر، وهند، ودعد، أما صرف مصر؛ فلأن أصل المِصْر: الحدّ، ومُصَوِّر الدار: حدودها (ابن منظور، ١٩٩١، مادة مصر (ج ٥/ ص ١٧٥). قال عدي بن زيد:

كان ثلاثياً محرك الوسط، مثل: سحر، ملك، سقر منع أيضا من الصرف، وإن كان ثلاثيا ساكن الوسط أعجمياً -أصله غير عربي- منع من الصرف، مثل (حمص، كرك، بلخ) (عيد، ص ٤٣)، وذكر بعضهم تنوينا لاحقا لما لا ينصرف من الأسماء المؤنثة، كقول امرئ القيس:

ويوم دخلت الحذرَ حذرَ عنيزة فقالت: لك الويلات إنك مُرجلي  
(البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١١)، وهذا سببه ضرورة موسيقا الشعر ونغمته التي تتمثل في أوزانه وقوافيه، فإذا لم تستقم هذه الموسيقا إلا بتنوين الاسم المنوع من الصرف (عنيزة)، كانت تلك ضرورة تبيح للشعراء هذا التنوين، وهذا التنوين أيضا مخالف للقاعدة النحوية.

### ٣- تنوين الاسم المعرف:

الاسم المعرف لا يلحقه تنوين؛ لأن التعريف زيادة على أول الاسم، والتنوين زيادة على آخره فلم يحتفل الجمع بين زيادتين (ابن الصائغ، ٢٠٠٤، ج ١/ ص ١٦٣)، وهذا يعني أن المعرف بالألف واللام، والمضاف، إما أن يقال: إنها منصرفان أو غير منصرفين، فالقول إنها منصرفان غير صحيح على مقتضى التعريف؛ إذ لم تتصف بالصرف وهو التنوين، وهذا بالحس، وإذا لم تتصف به لم يصح أن يقال: إنها منصرفة، والقول إنها غير منصرفة باطل، وإن لم يلحقه الصرف الذي هو التنوين، وهذا بإجماع (الشاطبي، ٢٠٠٧، ج ٥/ ص ٥٧٨)، وأيضا يطلق النحويون على المضاف، وذي الألف واللام الانصراف كثيرا، فيقولون: إن غير المنصرف إذا أضيف أو دخلته الألف واللام انصرف، ولا يقال: إن الألف واللام، والإضافة، لما كانا يعاقبان التنوين سمي ما هما فيه منصرفاً حكماً للمعاقب بحكم ما عاقبه، ولذلك دخله الجر مع الألف واللام والإضافة، فلا غرو أن سموه منصرفا (الشاطبي، ٢٠٠٧، ج ٥/ ص ٥٧٨)، مما مر سابقاً وجدنا أنه لا تجتمع أَل التعريف ولا الإضافة مع التنوين في اسم، ولكن هذه القاعدة حُوِّلت أيضا، على ما سيأتي:

وليس فيه تأنيث، ومرة تكون هناك علمية وأهمية ولكن الله صرفها في القرآن الكريم، من مثل كلمات: نوح، ولوط وشعيب، ومحمد، وهود، كل هذه الأسماء كان مفروضا أن تمتع من الصرف ولكنها صرفت، فقبل في القرآن الكريم: نوحًا، ولوطًا، وشعيبًا، ومحمدًا، وهودًا... ولكن الثابت في القرآن الكريم أن (مصر) التي لم تنون هي علم على مصر التي نعيش فيها، أما (مصرًا) التي خضعت للتونين فهي تعني كل وإد فيه زرع." (الشعراوي، ١٩٩٧، ج ١/ ص ٣٦٦-٣٦٧).

ومن المنوع من الصرف الذين نون في هذا المبحث: هُند، ودعد، وقدر، وعنز، وجمل، ونعم (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٢/ ص ٢٤١)، وقد صرّفوا لختهم وسكون وسطهم، وبعض العرب لا تصرفهم، وهو الأولى (ابن هشام، ١٩٨٤، ٥٩٦)، قال الشاعر:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدٌ فِي الْعَلَبِ  
(البيت لجرير في ملحق ديوانه ص ١٠٢١) فجمع الشاعر بين الأمرين. وهنا تنبيه مهم أورده الصبان في حاشيته قال: "ما ذكره من أن المنع أحق هو مذهب الجمهور... لأن السكون لا يغير حكماً أوجه اجتماع علتين يمتنعان الصرف." (الصبان، ١٩٩٧، ج ٣/ ص ٣٧٣، الأزهري، ٢٠٠٠، ج ٢/ ٣٣٢)، وكلامه مهم فلا علة مع الذين أجازوا تنوين الاسم الثلاثي الساكن الوسط غير التخفيف، والتخفيف معارض لعلتين أساسيتين في منع الاسم من الصرف، وهذا يعني أن تصريف الأسماء المذكورة مخالف للقاعدة النحوية.

### ج) تنوين الأسماء المؤنثة الثلاثية الأحرف محرك الوسط

والرباعية الأحرف، مثل: سحر، وعدوة، وبكرة، وعشيّة، فهي إذا نونت كانت نكرات، قال تعالى: ﴿نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤]، وقال: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ١١]، وإذا لم تنون فهي معارف، أي سحر يوم معين، وعدوة يوم بعينه، وبكرة يوم بعينه (السامرائي، ٢٠٠٠، ج ٣/ ٣٠٥)، وذكر محمد عيد في كتابه (النحو المصغى) قاعدة عامة في الأسماء المؤنثة المنوعة من الصرف، قال: " في هذا النوع تفصيل لمنعه من الصرف، ذلك أنه إن كان زائداً على ثلاثة أحرف... منع من الصرف مطلقاً دون محترزات فإذا

**أ) تنوين المعرفة بال التعريف:**

في القافية المطلقة<sup>(٩)</sup> يأتي تنوين الترتيم، وهو: بدل من حُرُوفِ الإِطْلَاقِ، عَوَضًا مِنْ مَدَّاتِ التَّرْتِيمِ، فالمبدل من الألف، كقول العجاج:

يَا صَاحَ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ الذَّرْفَنُ مِنْ طَلَّلِ أَمْسَى نَحَالِ الْمُصْحَفَا  
(للعجاج في ديوانه ص ١٠٤)

والمبدل من الواو، كقول الشاعر:

مَتَى كَانَ الحَيَامُ بِذِي طُلُوحٍ سُقِيَتِ العَيْثُ أَبْتَهَا الحَيَامُ  
(لجرير الخطفي في ديوانه ص ٢٧٨).

والمبدل من الباء، كقول جرير:

أَيَّهَاتُ مَنْزِلُنَا بِنَعْفِ سُوَيْقَةٍ كَانَتْ مُبَارَكَةً مِنَ الأَيَّامِ  
(البيت لجرير الخطفي في ملحق الديوان

ج ٢/ص ١٠٣٩).

إن دخول تنوين الترتيم على (الذرفن) وهو اسم معرف بـ آل، وعلى (الأيامن) وغيرها من الأسماء المعرفة المذكورة في الشواهد التي معنا، وقع مع أن آل عرفت الاسم، والتنوين المختص بالاسم ينافي التعريف؛ لأنه يدل على عدم اختصاصه بفرد معين من أفراد جنسه، ولما دخل التنوين على المعرفة بـ آل تبين أن تنوين الترتيم لا يختص بالاسم، ودليل ذلك دخوله على الفعل، وهذا شاذ؛ لأن التنوين نفسه لا يلحق إلا الأسماء المعربة (ابن هشام، د ت، ج ١/ص ٤١) على ما سيأتي، وتنوين الاسم المعرف ليس بجائز (ابن جني، ١٩٦٢، ص ٩٧).

وهناك تنوينٌ غال، وهو: يَخْتَصُّ بالقافية المقيّدة، كقول رُوَيْبَةَ:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ حَاوِيِ المُخْتَرِقِ مُشْتَبِهِ الأَعْلَامِ لِمَاعِ الحَقْفَقِ  
(الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٠٤).

والتنوين الغالي زاده الأخفش، وسيّاه بذلك؛ لأنّ الغلو الزيادة، وهو زيادة على الوزن، وسمي الحركة التي قبل لحاقه غُلُوءًا، وزعم ابن الحاجب أنه إنما سمي غاليًا؛ لقلته، ونفاه السيرافي، والزجاج (المراي، ١٩٩٢، ص ١٤٧-١٤٨؛

والأزهري، ٢٠٠٠، ج ١/ص ٢٨؛ وابن هشام، د ت، ج ١/ص ٤٢).

يرى بعض النحاة أن التنوين في الكلام علامة لانفصال الاسم، ولكنهم أدخلوه في القوافي في الاسم المعرف بالألف واللام، إشعاراً بتام البيت وانفصاله عما بعده (السهيلي، ١٩٩٢، ص ١٥١).

ومن التنوين الداخل على الاسم المعرف بـ آل ما جاء في القرآن الكريم، في ثلاثة مواضع منه، وكلها في سورة الأحزاب، هي: قوله تعالى: ﴿وَتَطْمَنُّونَ بِاللَّهِ الطُّنُونَا﴾ [الأحزاب: ١٠]، وفي قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَّا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ﴾ (٦٦) وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبْرَاءَنَا فَأَصْلَبْنَا السَّبِيلَا (٦٧) [الأحزاب: ٦٦-٦٧]، فذهب الخليل إلى عدّه ألف خروج وترنم ولا يكون إلا في رؤوس الآي، أو عند القوافي، وأنهم إنما فعلوا ذلك لبعد الصوت (الفراهيدي، ١٩٩٥، ٢٥٥)، وأما ابن جني فذهب إلى القول: إن ذلك لإشباع الفتحة للوقف على رؤوس الآي، فقال: "زيدت هذه الألفات في أواخر هذه الأسماء التي لا تنوين فيها لإشباع الفتحات، وتشبيه رؤوس الآي بقوافي الأبيات" (ابن جني، ١٩٨٥، ج ٢/ص ١٣٥)، وأما الثعالبي فيرى أن العرب تزيد وتحذف حفظاً للتوازن وإيثاراً له؛ لذا زيدت الألف في: الطنونا، الرسولا، والسبيلا (الثعالبي، ٢٠٠٠، ص ٣٦٩)، وهذه الأقوال تثبت أن هذه الألف المذكورة في الآيات إنما هي ألف تنوين الترتيم، وأنها اجتمعت في كلمة واحدة مع آل التعريف، وأنكر بعضهم أن تكون تلك النونات من التنوين؛ لثبوتها مع آل، وفي الفعل، وفي الحرف، وفي الخط والوقف (ابن هشام، د ت، ج ١/ص ٤٣)، ولحذفها في الوصل، حتى يخرج من إشكال مخالفة التنوين للقاعدة النحوية، ولكن الشواهد المذكورة حجة عليه لا له.

**ب) تنوين الاسم المعرف بالإضافة:**

هذا التنوين ذكره بعضهم، في رواية قول الشاعر:

أَلَا فَتَى مِنْ بَنِي دُبَيَّانَ يَحْمِلُنِي وَكَأَنِّي حَامِلُنِي إِلَّا ابْنُ حَمَّالِ  
(البيت لأبي محلم السعدي في: المبرد، د ت،

ج ١/ص ٢٨٥)

(٩) القافية المطلقة: ما كان روياً متحرّكاً. ويلحقها التنوين في لغة بني تميم وقيس. يُنظر: الكتاب (٢٠٧/٤)؛ والأصول في النحو لابن السراج (٣٨٦/٢)؛ وسر صناعة الإعراب (٥٠١/١)؛ والجنى الداني للمراي (١٤٦).

(البيت للمهلل بن ربيعة في ديوانه ص ٥٩)  
وأما اسم الجنس المعين بالقصد، فقلما يرد إلا منصوباً  
(ابن مالك، ١٩٨٢، ج ٣/ ص ١٣٠٥)، فهو نكرة مقصودة،  
كما في قول الشاعر:  
أَعْبَدًا حَلًّا فِي شَعْبِي غَرِيبًا أَلْوَمًا لَا أَبَالَكَ وَأَغْتَرَابَا  
(البيت لجرير الخطفي في ديوانه ص ٦٥٠).  
بتنوين عبداً مع نصبه على الإعراب إجراءً للنكرة  
المقصودة مجرى النكرة غير المقصودة (شرح التصريح،  
٢٠٠٠، ج ٢/ ص ٢٢١)، وهم إذا صرّفوا المبني للضرورة  
رَدُّوهُ إِلَى الْأَصْلِ (الأنباري، ٢٠٠٣، ج ١/ ص ٢٥٣) فيا  
مطراً، يشبهه بقوله: يا رجلاً، فيجعله إذا نُونَ وطال كالنكرة.  
ولم نسمع عربياً يقوله، وله وجه من القياس (سيبويه،  
١٩٨٨، ج ٢/ ٢٠٣)، ولكن ما يُرَوَى من هذا شاذ لا يقاس  
عليه (الأنباري، ٢٠٠٣، ج ١/ ص ٢٥٤).

#### ٥- تنوين الفعل:

دخل تنوين على الفعل، والأصل أن التنوين خاص  
بالأسماء، كما في قول جرير:  
أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعَبَابَنَ وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنَ  
(البيت لجرير بن عطية الخطفي التميمي في ديوانه  
ص ٨١٣).  
فجاء بالتنوين بدلاً من الألف لأجل الترتم (الأزهري،  
د ت، ج ١/ ص ٢٧)، ودخل أيضاً التنوين الغالي على الفعل  
كما في (يَأْتَمِرُنَ) في قول امرئ القيس:  
أَحَارِ بَنَ عَمْرٍو كَأَنِّي حَمْرُنَ وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتَمِرُنَ  
(البيت له في ديوانه ص ١٥٤).  
وفي قول العجاج:  
مَا هَاجَ أَحْزَانًا وَسَجْوًا قَدْ شَجَا مِنْ طَلَلٍ كَالأَنْحُويِّ أَنهَجَنَ  
(البيت للعجاج في ديوانه ص ٧).  
إن دخول تنوين الترتم على الفعل (أصاب)، وهو فعل  
ماضي، ودخول تنوين الغالي على (أنهجن) وهو فعل ماضي  
أيضاً، وعلى الفعل (يأتمرن) وهو فعل مضارع، دلالة على أن  
التنوين غير مختص بالاسم، ومن ثم فلا يكون دليلاً على  
اسمية ما يدخل عليه كتنوين التنكير (ابن هشام، د ت،  
ج ١/ ص ٤١)؛ لذا عدناه مخالفاً لقواعد النحويين القائلة  
بإختصاص التنوين للاسم.

ذكر غير واحد أن الزمخشري يرى أن الناس تقول:  
"حاملي هذا العكم" (الزمخشري، ١٩٩٨، ج ١/ ص ٢١٤)،  
وقد ذهب إلى أن النون في حاملي تنوين هشام (أبو حيان،  
سنوات متعددة، ج ١٠/ ص ٣٤١؛ البغدادي، ١٩٩٧، ج ٤/  
ص ٢٦٥) فأجاز: (هذا ضاربتك وهذا ضاربني)، بإثبات  
التنوين مع الضمير، وجعل هشام إثبات هذا النون الذي هو  
التنوين نظير إثبات نون التشية ونون الجمع مع الضمير في  
الضرورة (تيمور، ٢٠٠٢، ج ٢/ ص ١٨٨)، ورأى غيره أن  
هذا لا يجوز؛ لأن هذه الشواهد مصنوعة (الزمخشري،  
١٩٩٨، ج ١/ ص ٢١٤)، وعلى ذلك رأينا أن لحاق نون  
التنوين للاسم المضاف مخالف لقواعد النحويين؛ لأن  
الإضافة أغنت عن التنوين - هذا لمن رأى أن هذه النون هي  
نون التنوين - وبعضهم يرى أنها نون وقاية (ابن هشام، د  
ت، ج ١/ ص ١٢٨)، ومن رأى أنها تنوين فالبيت حجة له  
على مخالفة دخول التنوين للقاعدة في هذه المسألة.

#### ٤- تنوين المنادى العلم:

"المنادى المُسْتَحَقُّ البِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ، إِذَا اضْطُرَّ الشَّاعِرُ إِلَى  
تَنْوِينِهِ جَارَ تَنْوِينُهُ مضمومًا أو منصوبًا، ويكون في الحالة  
الأولى مَبْنِيًّا، وفي الثانية مُعْرَبًا منصوبًا كالعلم المضاف"  
(الصبان، ١٩٩٧، ج ١/ ص ٥٠؛ النجار، ٢٠٠١،  
ج ٣/ ص ٢٦٠؛ الغلابيني، ١٩٩٣، ج ٣/ ص ١٥١)، فيكون  
دُخُولُ التَّنْوِينِ هَا هُنَا كدخوله على اسم مرفوع لا ينصرف،  
ولكنه دخل لأن ما بعده من تمام الاسم الذي قبله فَصَارَ  
التَّنْوِينُ كحرف في وسط الاسم فلم يكن إلا النصب بما دخل  
الإسم من التَّنْوِينِ والتمام (المبرد، د ت، ج ٤/ ص ٢٢٤)،  
سواء كان علمًا أو نكرة مقصودة (الأزهري، ٢٠٠٠، ج ٢/  
ص ٢٢١)، فمن الأول: قول الشاعر:  
سَلَامٌ اللهُ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ  
(البيت للأحوص الأوسي في ديوانه ص ١٨٩)، وقول  
الآخر يخاطب بجملة:  
حَيْتَكَ عَزَّةٌ بَعْدَ الْهَجْرِ وَانصَرَفَتْ فَحَيِّي، وَيُحْكُ، مَنْ حَيَّاكَ، يَا جَمَلُ  
كَيْتَ التَّجِيَّةِ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرَهَا مَكَانَ يَا جَمَلُ حُيِّتَ يَا رَجُلُ  
(البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٤٥٣)  
ومن الثاني المنصوب، قول الشاعر:  
صَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا، لَقَدْ وَقَّتَكَ الْأَوَاقِي

## ٦- تنوين حرف المعنى:

يلحق تنوين الغالي الحرف، وهذا مخالف للقول باختصاص التنوين للأسماء فقط، إذ جاء في قول رؤبة:  
قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنَّ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنَّ  
(البيت لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ص ١٨٦)،  
ولو بحثنا تنوين التَّزْمِ لوجدناه يلحق الحروف أيضا، كقول  
النَّابِغَةَ الذَّبْيَانِيَّ:

أَزَفَ التَّرْحُلُ عَيْرٌ أَنْ رَكَبْنَا لَمَّا تَزَلُ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِينُ  
(البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٩).

إن دخول التنوين الغالي على الحرف (إن) وهو حرف شرط، ودخول تنوين التزيم على (قد) وهو حرف تحقيق، دلالة على أن التنوين غير مختص بالاسم، ومن ثم فلا يكون دليلا على اسمية ما يدخل عليه كتنوين التنكير (ابن هشام، د ت، ج ١/ ص ٤١)؛ لذا كان تنوين الحرف مخالفا لقواعد النحويين.

## ٧- تنوين العلم الموصوف:

يحذف التنوين من الاسم النكرة لزوماً للإضافة ولشبهها (ابن هشام، ١٩٨٥، ص ٤٤٨)، ولا يتون المعرفة، ولكن هذه القاعدة أيضا خولفت، فوجدنا العلم الموصوف تون، في قول الشاعر:  
جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ كَأَنَّهَا حَلِيَّةٌ سَيْفٍ مُذْهَبَةٌ  
(البيت للأعبل العجلي في ديوانه ص ١٤٨).

فخالف القاعدة (الصبان، ١٩٩٧، ج ١/ ص ٥٤)، وذهب بعضهم إلى القول: إن الشاعر لجأ إليه هنا ضرورة؛ لأن إثبات التنوين فيما اجتمع فيه شروط منع التنوين يعد ضرورة (ابن هشام، د ت، ج ٢/ ص ٥٦)، وهنا تون قيس المنعوت بابين، في غير النداء اضطراراً، وحجتهم في الاضطرار لا تنافي مخالفة الشاعر للقاعدة النحوية، بل تظهر سبب مخالفة الشاعر للقاعدة.

## ٨- حذف تنوين الاسم النكرة:

يحذف التنوين مخالفاً قاعدته قليلاً؛ لالتقاء الساكنين إذ التنوين ساكن أبداً إلا أن يلاقي ساكناً (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٤/ ص ١٥٢) فيكسر ويقراً: وعذابين اركض، كما في قوله تعالى: ﴿أَيُّ مَسْئَلٍ الشَّيْطَانُ يَنْصُبُ وَعَذَابٍ (٤١) اركض﴾

[ص: ٤١-٤٢]، وقد قرئ: (وعذابين اركض) بالضم، وقد يحذف التنوين أيضاً كما في قول الشاعر:

فَأَلْفَيْتُهُ عَيْرٌ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا  
(البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ١٢٣).

حذف التنوين من (ذاكر)؛ لالتقائه مع اللام الساكنة في لفظ الجلالة الله، وجاءت الآية بنصب الاسم الشريف، وعلى هذا فلا دليل في قراءة من قرأ ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [الحج: ٣٥] بنصب الصلاة (الزمخشري، ١٩٨٧، ج ٣/ ص ١٥٧)، على أن حذف النون لتقصير الصلة، لاحتمال كونه ملاقاتة اللام الساكنة، وإنما أثر ذلك على حذفه للإضافة، ليتماثل المتعاطفات في تعين التنكير، وقرئ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢]، بترك تنوين أحد (أبو حيان، الأندلسي، ٢٠٠١، ج ٣/ ص ٤٦٠)؛ لتماثل الكلمات في ترك التنوين، وقرئ: ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠]، بترك تنوين (سابق) ونصب (النهار)، (أبو حيان، الأندلسي، ٢٠٠١، ج ٩/ ص ٦٩)؛ ليتماثل ما قبل العاطف في ترك التنوين وفي الحركة (ابن هشام، ١٩٨٥، ص ٨٤٤)، وأما قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزِيزٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، فقد قرئ بالتنوين وبغير التنوين (ابن زنجلة، ١٩٨٢، ص ٣١٧)؛ وابن خالويه، ١٩٨١، ص ١٧٤)، فمن تون جعله مبتدأ و(ابن الله) الخبر حكاية عن مقال اليهود، ومن حذف التنوين منه جعله وصفاً، وقدر مبتدأ محذوفاً، تقديره: هو عزيز بن الله، فيكون (هو) مبتدأ، و(عزيز) الخبر، و(ابن الله) صفته. وهذا فيه ضعف عند بعضهم؛ لأن عزيزاً لم يتقدم له ذكر فيكتفى عنه، والأشبه أن يكون أيضاً خبراً إلا أنه حذف منه التنوين لالتقاء الساكنين من قبيل الضرورة (ابن يعيش، ٢٠٠١، ج ١/ ص ٣٣٤).

## الخاتمة

أقتصر البحث على دراسة موضوع الشذوذ في التنوين خاصة، وقد عني بجزئيات الموضوع وجمعها إلى بعضها، ولم يذكر صلة هذا الموضوع ببقية موضوعات النحو الأخرى إلا لماماً، وخلص البحث إلى الآتي:

١- التنوين مصدر من باب التفعيل، يُقال: نونته: أي أدخلته نونا، ويقال له أيضاً: (التنوينة).

٢- لم يُدرس ما شدّد في باب التنوين دراسة خاصة به كما تناولته هذه الدراسة.

٣- أهم الدلالات التي يفيدها التنوين: الدلالة على خفة الاسم، والدلالة على التنكير وعدم التحديد، والدلالة على التعويض.

٤- يُقسم التنوين على قسمين: أحدهما خاص بالاسم المتمكن، والآخر مشترك فيه وفي غيره، وهذا يعني أن التنوين ليس خاصًا بالأسماء على الإطلاق، وإنما يشدّد فيكون في الأفعال، والحروف، والأسماء غير المتمكنة.

٥- لا حجة لمن اشترط تنوين الاسم الممنوع من الصرف من الثلاثي الساكن الوسط، فالعلة لا يمكن أن تتحقق فيما قاله بعضهم، لذا تنوين الثلاثي ساكن الوسط شاذّ، ولا يقاس عليه.

٦- يجوز تنوين المعرف، سواء أكان معرّفًا بأل أم بالإضافة.

٧- يجوز تنوين العلم الموصوف، وتنوينه شاذّ أيضًا.

٨- قد يُحذف التنوين من الاسم النكرة للتخفيف، وهذا شاذّ أيضًا.

٩- يجوز تنوين العلم الموصوف، وتنوينه شاذّ أيضًا.

١٠- قد يُحذف التنوين من الاسم النكرة للتخفيف، وهذا شاذّ أيضًا.

#### مصادر البحث ومراجعته:

القرآن الكريم.

ابن الأثير، أبو السعادات، (٢٠٠٠): *البدیع فی علم العربیة*، ت: فتحي أحمد علي الدين، د. ط، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

ابن الحاجب، جمال الدين، (٢٠١٠): *الكافية في علم النحو*، ت: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، القاهرة: مكتبة الآداب.

ابن خالويه، أبو عبدالله، (١٩٨١): *الحجة في القراءات السبع*، ت: د. عبد العال سالم مكرم، ط ٤، بيروت: دار الشروق.

ابن الحباب، أحمد، (٢٠٠٧): *توجيه اللمع*، ت: أ. د. فايز زكي محمد دياب، ط ٢، مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

ابن الخشاب، أبو محمد، (١٩٧٢): *المرتبجل في شرح الجمل*، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق: (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق).

ابن زنجلة، أبو زرعة، (١٩٨٢): *حجة القراءات*، ت: سعيد الأفغاني، ط ٢، بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن السراج، أبو بكر، (د ت): *الأصول في النحو*، ت: عبد الحسين القتلي، لبنان: مؤسسة الرسالة.

ابن السكيت، أبو يوسف، (١٩٩٨): *كتاب الألفاظ*، ت: د. فخر الدين قباوة، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.

ابن سيده، أبو الحسن، (٢٠٠٠): *المحكم والمحيط الأعظم*، ت: عبد الحميد هندراوي، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن سيده، أبو الحسن، (١٩٩٦): *المختصر*، ت: خليل إبراهيم جفال، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن الشجري، أبو السعادات، (١٩٩١): *أملالي ابن الشجري*، ت: محمود محمد الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن الصائغ، أبو عبدالله، (٢٠٠٤): *اللمحة في شرح الملحة*، ت: إبراهيم بن سالم الصاعدي، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

ابن عاشور، محمد، (١٩٨٤): *التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»*، تونس: الدار التونسية للنشر.

ابن العجاج، رؤبة، ديوانه (مجموع أشعار العرب)، (د ت): بعناية وليم بن الورد، الكويت: دار ابن قتيبة.

ابن عطية، جريز، ديوانه، بشرح ابن حبيب، (١٩٨٦): ت: الدكتور نعمان طه، ط ٣، القاهرة: دار المعارف.

ابن فارس، أبو الحسين، (١٩٨٦): *مجمّل اللغة*، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط ٢، بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن فرحون، أبو محمد، (د ت): *العُدّة في إعراب العُمدة*، ت: مكتب المهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، الدوحة: دار الإمام البخاري.

ابن مالك، أبو عبد الله، (١٩٨٢): *شرح الكافية الشافية*، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة: جامعة

القيسي - خديجة عبد الرازق الحديثي - أحمد مطلوب،  
مراجعة: د. مصطفى جواد، بغداد: مطبعة العاني.  
الأزهري، أبو منصور، (٢٠٠١): تهذيب اللغة، ت: محمد  
عوض مرعب، بيروت: دار إحياء التراث العربي.  
الأزهري، خالد، (٢٠٠٠): شرح التصريح على  
التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، بيروت:  
دار الكتب العلمية.  
الأزهري، خالد، (١٩٩٦): موصل الطلاب إلى قواعد  
الإعراب، ت: عبد الكريم مجاهد، بيروت: الرسالة.  
الإستراياذي، الرضي، (١٩٧٥): شرح شافية ابن  
الحاجب، ت: مجموعة من المحققين، بيروت: دار الكتب  
العلمية.  
الأشموني، أبو الحسن، (١٩٩٨): شرح الأشموني على  
ألفية ابن مالك، بيروت: دار الكتب العلمية.  
الألباني، محمد، (٢٠٠٦): أصل صفة صلاة النبي صلى  
الله عليه وسلم، الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.  
الألباني، محمد، (د ت): السلسلة الصحيحة، الرياض:  
مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.  
الألباني، محمد، (د ت): السلسلة الضعيفة، الرياض:  
مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.  
الألوسي، محمود، (١٩٩٥): روح المعاني في تفسير القرآن  
العظيم والسبع المثاني، ت: علي عبدالباري عطية، بيروت: دار  
الكتب العلمية.  
الأنباري، أبو البركات، (١٩٩٩): أسرار العربية،  
السعودية: دار الأرقم بن أبي الأرقم.  
الأنباري، أبو البركات، (٢٠٠٣): الإنصاف في مسائل  
الخلافا بين النحويين البصريين والكوفيين، ت: محمد محيي  
الدين، مصر: المكتبة العصرية.  
الأنباري، أبو بكر، (١٩٨٧): الأضداد، ت: محمد أبو  
الفضل إبراهيم، بيروت: المكتبة العصرية.  
الأنباري، أبو بكر، (١٩٩٢): الزاهر في معاني كلمات  
الناس، ت: د. حاتم صالح الضامن، بيروت: مؤسسة  
الرسالة.  
الأنصاري، أبو حفص، (٢٠٠١): المكرر في ما تواتر من  
القراءات السبع وتحرر ويليه / موجز في ياءات الإضافة

أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية  
الشريعة والدراسات الإسلامية.  
ابن منظور، أبو الفضل، (١٩٩١): لسان العرب، ط ٣،  
بيروت: دار صادر.  
ابن الناظم، محمد، (٢٠٠٠): شرح ابن الناظم على ألفية  
ابن مالك، ت: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب  
العلمية.  
ابن هشام، أبو محمد، (د ت): أوضح المسالك إلى ألفية  
ابن مالك، ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي، القاهرة: دار  
الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.  
ابن هشام، أبو محمد، (١٩٨٦): تخلص الشواهد  
وتلخيص الفوائد، ت: عباس مصطفى الصالحي، بيروت: دار  
الكتاب العربي.  
ابن هشام، أبو محمد، (١٩٨٤): شرح شذور الذهب في  
معرفة كلام العرب، دمشق: الشركة المتحدة للتوزيع.  
ابن هشام، أبو محمد، (١٩٨٥): مغني اللبيب عن كتب  
الأعراب، ت: د. مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، ط ٦،  
بيروت: دار الفكر.  
ابن الوردي، أبو حفص، (٢٠٠٨): شرح ألفية ابن مالك  
المسمى «تحرير الخصاص في تيسير الخلاصة»، ت: عبد الله بن  
علي الشلال، الرياض: مكتبة الرشد.  
ابن يعيش، أبو البقاء، (٢٠٠١): شرح المفصل  
للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، بيروت: دار  
الكتب العلمية.  
أبو حيان، الأندلسي، (١٩٩٨): ارتشاف الضرب من  
لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد،  
مراجعة: رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي  
أبو حيان، الأندلسي، (د ت): التذييل والتكميل في شرح  
كتاب التسهيل، ت: حسن هندراوي، دار دمشق: القلم (من ١  
إلى ٥)، وباقي الأجزاء، الرياض: دار كنوز إشبيلية.  
أبو حيان، الأندلسي، (٢٠٠١): تفسير البحر المحيط،  
بيروت: دار الكتب العلمية.  
أبو الفتح عثمان بن جني، (١٩٦٢): التمام في تفسير  
أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، ت: أحمد ناجي

حسن، عباس، (د ت): *النحو الوافي*، ط ١٥، مصر: دار المعارف.

الحميري، نشوان، (١٩٩٩): *شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم*، ت: د حسين ابن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإيراني - د يوسف محمد عبد الله، (بيروت - لبنان): دار الفكر المعاصر - (دمشق - سورية): دار الفكر.

الحنبلي، أبو حفص، (١٩٩٨): *اللباب في علوم الكتاب*، ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، بيروت: دار الكتب العلمية.

الدؤلي، أبو الأسود: *ديوانه، صنعة السّكري*، (١٩٧٤): ت: محمد حسن آل ياسين، بيروت: دار الكتاب الجديد. درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى، (١٩٩٤): *إعراب القرآن وبيانه*، ط ٤، سورية: دار الإرشاد للشئون الجامعية، دمشق - بيروت: دار اليمامة، دمشق - بيروت: دار ابن كثير.

الدماميني، محمد، (١٩٨٣): *تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد*، ت: محمد بن عبد الرحمن ابن محمد المفدى، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراه، دم ن.

الدينوري، أبو محمد، (د ت): *أدب الكاتب (أو أدب الكتاب)*، ت: محمد الدالي، بيروت: مؤسسة الرسالة. الدينوري، أبو محمد، (١٩٧٧): *غريب الحديث*، ت: د. عبد الله الجبوري، بغداد: مطبعة العاني.

الرازي، أبو عبد الله، (١٩٩٩): *مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير*، ط ٣، بيروت: دار إحياء التراث العربي. الربيعي، علي، (١٩٨٥): *الانتخاب لكشف الأبيات المشكّلة الإعراب*، ت: د حاتم صالح الضامن، ط ٢، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الرّقيّات، عبيد بن الأبرص، ديوانه، (د ت): ت: الدكتور محمد يوسف نجم، بيروت: دار صادر.

الزبيدي، أبو الفيض، (د ت): *تاج العروس من جواهر القاموس*، ت: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

الزنجشيري، أبو القاسم، (١٩٩٨): *أساس البلاغة*، ت: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية.

الزنجشيري، أبو القاسم، (١٩٨٧): *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*، ط ٣، بيروت: دار الكتاب العربي.

بالسور، ت: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، بيروت: دار الكتب العلمية.

بشنة، البشتي: *"ظاهرة التنوين مفهومها وعلاقتها بالدلالة"*، مجلة الدراسات، والموضوع في منتديات تخاطب على الشبكة العنكبوتية،

<http://takhatub.ahlamontada.com/t7675-topic#ixzz5vbRRsglt>

البغدادي، عبد القادر، (١٩٩٧): *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*، ت: عبد السلام محمد هارون، ط ٤، القاهرة: مكتبة الخانجي.

البغدادي، عبد القادر، (سنوات متعددة ١٩٧٣ - ١٩٩٣): *شرح أبيات معني اللبيب*، ت: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، ط (ج ١ - ٤) الثانية، (ج ٥ - ٨) الأولى، بيروت: دار المأمون للتراث.

تيمور، أحمد، (٢٠٠٢): *معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية*، ت: دكتور حسين نصّار، ط ٢، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية.

التهانوي، محمد، (١٩٩٦): *كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم*، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.

الثعالبي، أبو منصور، (٢٠٠٠): *فقه اللغة وأسرار العربية*، ت: ياسين الأيوبي، ط ٢، بيروت: المكتبة العصرية.

الجرجاني، علي، (١٩٨٣): *كتاب التعريفات*، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، بيروت: دار الكتب العلمية.

الجمال، حسام، (٢٠١٢): *"ظاهرة التنوين في العربية"*، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد ٨، العراق: جامعة بابل.

الجوهرى، أبو نصر، (١٩٨٧): *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*، ت: أحمد عبد الغفور عطار، ط ٤، بيروت: دار العلم للملايين.

الحازمي، أحمد، (٢٠١٠): *فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية (نظم الأجرومية لمحمد بن أبّ القلاوي الشنقيطي)*، مكة المكرمة: مكتبة الأسدي.

الحريري، أبو محمد، (١٩٩٨): *درة الغواص في أوهام الخواص*، ت: عرفات مطرجي، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.

الشوكاني، محمد، (١٩٩٣): فتح القدير، دمشق، بيروت:  
دار ابن كثير، دار الكلم الطيب  
صاحب الجوائب، أحمد، (١٨٨٢): الجاسوس على  
القاموس، قسطنطينية: مطبعة الجوائب.  
الصبان، أبو العرفان، (١٩٩٧): حاشية الصبان على  
شرح الأشموني لألفية ابن مالك، بيروت: دار الكتب  
العلمية.  
الصُّحاري، سلّمة، (١٩٩٩): الإبانة في اللغة العربية، تـ:  
مجموعة من المحققين، مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة.  
الصغاني، الحسن، (د ت): التكملة والذيل والصلة  
لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، تـ: مجموعة من المحققين،  
القاهرة: مطبعة دار الكتب.  
الطبري، أبو جعفر، (٢٠٠١): جامع البيان عن تأويل  
آي القرآن، تـ: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي،  
السعودية: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.  
العجاج، عبدالله، ديوانه، بشرح الأصمعي، (١٩٩٥):  
تـ: د. عزّة حسن، بيروت وحلب: دار الشرق العربي.  
العقيلي، بهاء الدين، (١٩٨٠): شرح ابن عقيل على ألفية  
ابن مالك، تـ: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢٠، القاهرة:  
دار التراث - دار مصر للطباعة.  
العقيلي، بهاء الدين، (١٩٧٨-١٩٨٤): المساعد على  
تسهيل الفوائد، تـ: د. محمد كامل بركات، السعودية: جامعة  
أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة).  
العكبري، أبو البقاء، (د ت): التبيان في إعراب القرآن،  
تـ: علي محمد البجاوي، القاهرة: عيسى البابي الحلبي  
وشركاه.  
العكبري، أبو البقاء، (١٩٨٦): التبيين عن مذاهب  
النحويين البصريين والكوفيين، تـ: عبد الرحمن العثيمين،  
بيروت: دار الغرب الإسلامي.  
العكبري، أبو البقاء، (١٩٩٥): اللباب في علل البناء  
والإعراب، تـ: غازي مختار طليبات، دمشق: دار الفكر.  
الغلابيني، مصطفى، (١٩٩٣): جامع الدروس العربية،  
ط ٢٨، بيروت: المكتبة العصرية.  
الفراهيدي، أبو عبد الرحمن، (١٩٩٥): الجمل في النحو،  
تـ: فخر الدين قباوة، ط ٥، دم.

الزمخشري، أبو القاسم، (١٩٩٣): المفصل في صناعة  
الإعراب، تـ: د. علي بو ملحم، بيروت: مكتبة الهلال.  
سالم، محمد، (٢٠٠٣): فريضة الدهر في تأصيل وجمع  
القراءات، القاهرة: دار البيان العربي.  
السامرائي، فاضل، (٢٠٠٠): معاني النحو، الأردن: دار  
الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.  
السمين الحلبي، أبو العباس، (د ت): الدر المصون في  
علوم الكتاب المكنون، تـ: الدكتور أحمد محمد الخراط،  
دمشق: دار القلم.  
السّهيلي، أبو القاسم، (١٩٩٢): نتائج الفكر في النحو،  
بيروت: دار الكتب العلمية.  
سيبويه، أبو بشر، (١٩٨٨): الكتاب، تـ: عبد السلام  
محمد هارون، ط ٣، القاهرة: مكتبة الخانجي.  
السيرافي، أبو سعيد، (٢٠٠٨): شرح كتاب سيبويه، تـ:  
أحمد حسن مهدي - علي سيد علي، بيروت: دار الكتب  
العلمية  
السيرافي، أبو محمد، (١٩٧٤): شرح أبيات سيبويه، تـ:  
الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف  
سعد، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة  
والنشر والتوزيع.  
السيوطي، عبد الرحمن، (١٩٩٨): المزهر في علوم اللغة  
وأناوعها، تـ: فؤاد علي منصور، بيروت: دار الكتب العلمية.  
السيوطي، عبد الرحمن، (د ت): همع المومع في شرح  
جمع الجوامع، تـ: عبد الحميد هندواوي، مصر: المكتبة  
التوفيقية.  
الشاطبي: أبو إسحق، (٢٠٠٧): المقاصد الشافية في  
شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تـ: مجموعة  
من المحققين، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء  
التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.  
شُرّاب، محمد، (٢٠٠٧): شرح الشواهد الشعرية في  
أمانات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»، بيروت:  
مؤسسة الرسالة.  
الشربيني، محمد، (١٨٦٨): السراج المنير في الإعانة على  
معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، القاهرة: مطبعة  
بولاق (الأميرية).

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن، (د ت): كتاب العين، ت: د مهدي المخزومي، و د إياهم إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

امرؤ القيس، جندح بن حجر، ديوانه، (١٩٩٠): ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٥، القاهرة، دار المعارف. كثير عزة، عبد الرحمن بن الأسود، ديوانه، (١٩٧١): جمعه وشرحه: الدكتور حسان حسان عباس، بيروت: -دار الثقافة.

محسن، محمد، (١٩٩٧): شرح طيبة النشر في القراءات العشر، بيروت: دار الجيل.

المبرد، محمد، (د ت): المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عزيمة، بيروت: عالم الكتب.

المرادي، أبو محمد، (١٩٩٢): الجنى الداني في حروف المعاني، ت: د. فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، بيروت: دار الكتب العلمية.

المقرئ، أبو الحسن، (٢٠٠٤): غيث النفع في القراءات السبع: الصفاقسي، ت: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، بيروت: دار الكتب العلمية.

النجار، محمد، (٢٠٠١): ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة.

نكري، القاضي، (٢٠٠٠): دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، ت: -عرب عباراته الفارسية- حسن هاني فحص، بيروت، دار الكتب العلمية.

